

هل تروج الصين للتسلطية في العالم العربي؟

Does China promote authoritarianism in the Arab world?

عبد الله هوادف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، abdallah.houadef@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/24

تاريخ القبول: 2021/01/21

تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص: يسعى هذا المقال إلى تتبع انعكاسات تنامي الحضور الاقتصادي الصيني في العالم العربي على الحالة التسلطية السائدة في المنطقة، وذلك انطلاقاً من أن الصين الحريضة على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، ستحقق أهدافها بشكل أفضل بالتعامل مع أنظمة سياسية مشابهة لنموذج الحكم الصيني، وهو الأمر الذي يجعلها بشكل غير معلن، تفضل استمرار غياب الديمقراطية في المنطقة. وقد أظهر سجل السياسة الصينية في المنطقة أن بكين عززت علاقاتها بشكل أكبر مع الحكومات التسلطية، ولم يقتصر ذلك على التعاون الاقتصادي فحسب، وإنما أيضاً أشكالا جديدة للدعم السياسي، مثلما حصل في اعتراض الصين على قرارات مجلس الأمن التي تدين النظام السوري منذ 2011. ومن الجانب العربي، صارت الصين نموذجاً للاحتفاء والإشادة في مسألة إمكانية تحقيق النهوض الاقتصادي من غير الخضوع للمعايير الغربية في الديمقراطية وحقوق الإنسان. غير أن الإعجاب المعلن بالتجربة الصينية لم يرافقه تكييف لمنظومة الحكم للاستفادة من دروس النهضة الصينية، وخاصة ما تعلق بالحكامة الرشيدة ومكافحة الفساد.

كلمات مفتاحية: الصين، العالم العربي، التعاون الاقتصادي، التسلطية، الديمقراطية.

Abstract:

This article seeks to trace the repercussions of the growing Chinese economic presence in the Arab world on the authoritarian rule in the region. China seems to be convinced that its economic interests in the region will be better achieved by dealing with regimes which are similar to the Chinese model of government, and this necessarily means that China prefer the continued absence of democracy in the region. Thus, the record of Chinese policy in the region has shown that Beijing has further strengthened its relations with authoritarian governments, not only in economic cooperation, but also in new forms of political support, as it happened in China's objection to Security Council resolutions condemning the Syrian regime since 2011. On the other hand, China has become a model of achieving economic welfare without submitting to western standards of democracy and human rights. However, the declared admiration for the Chinese experience was not accompanied by an adaptation of the governance system to benefit from the lessons of the Chinese success, especially what has a relation with good governance and fighting corruption.

Keywords: China, the Arab world, economic cooperation, authoritarianism, democracy.

مقدمة:

أدى صعود الصين في العقود الأخيرة إلى تعزيز مكانتها كلاعب مهم ومؤثر في الاقتصاد العالمي، واكتسبت تجربتها الاقتصادية جاذبية كبيرة بفضل النجاح الباهر الذي ميزها. ويبدو أن عددا متزايدا من البلدان، بما فيها دول من العالم العربي، بدأت في محاولة استنساخ "النموذج الاقتصادي الصيني" على أمل تحقيق معدلات نمو أكبر وتموقع استراتيجيا في اقتصاد عالمي مليء بالتحديات.

ولأن السياسة الاقتصادية هي في المحصلة نتاج رؤية سياسية في المقام الأول، وفرت التجربة الصينية حججا إضافية لمناهضي الديمقراطية الغربية ونموذجها الليبرالي، ويبدو أن سجل الصين في مجال حقوق الانسان والحريات السياسية لم يعد مبعث حرج بالنسبة للصين، بل إن الأمر وصل الى حد الترويج، ضمينا، لنموذج سياسي يصلح بين حكم تسلطي مركزي جامد، ونمط اقتصادي ليبرالي نشط ومنفتح.

هذا التوجه "الناعم" للسياسة الصينية يغذيه وضع عالمي يتميز بغياب اليقين على مختلف الأصعدة، ويبدو أن الديمقراطية فيه بدأت بالتراجع حتى في المنظومة الغربية نفسها، مع صعود التيارات اليمينية المتطرفة والحكام الشعبويين إلى الحكم في عدد من الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وصعود روسيا والصين وتنامي تأثيرهما في العلاقات الدولية الراهنة. وهو وضع بعث الكثير من الشكوك في قدرة النموذج الديمقراطي الغربي على الصمود بصفته النموذج السياسي "القياسي" في عالم ما بعد الحرب الباردة.

في سياق العلاقات بين الصين ودول العالم العربي، والتي لا تأخذ نمطا واحدا بالضرورة، يلاحظ وجود علاقات قوية ومتينة بين الصين والدول التي تصنف عادة على أنها دكتاتورية في العالم العربي، وهو الأمر الذي يثبت سلوك الصين التصويتي في مجلس الأمن في كل مرة يواجه فيه أصدقاؤها في المنطقة بمشاريع قرارات تدين سياساتهم.

أولا: بروز النموذج الصيني

في الفترة ما بين عامي 1978 و 2018 ارتقت الصين الى مرتبة القوة الاقتصادية العالمية الثانية. وفقرت حصتها من إجمالي الناتج العالمي خلال نفس الفترة من 04% الى 18%، وخلال الثماني سنوات الأخيرة ساهمت الصين وحدها في خلق 30% من الثروة العالمية. واستطاعت انتشال أكثر من 850 مليون إنسان من تحت عتبة الفقر، وتطمح ألا يبقى صيني واحد تحت عتبة الفقر بحلول العام 2020.¹

وطبيعي أمام هذه الانجازات العظيمة أن تصبح الصين محل إعجاب وإلهام للدول التي ترغب في الخروج من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

وما يضيفي المزيد من الهالة على "النموذج" الصيني، أن الأزمات المتولدة من الحلول النيوليبرالية المستلهمة من إجماع واشنطن قد أدت منذ سنوات التسعينيات إلى تراجع اقتصادية كاسحة في آسيا وأمريكا اللاتينية وبلدان أخرى في الجنوب. أما الصين التي تبنت نمطا خاصا بها من الانفتاح فقد نجحت من الهزات الاقتصادية الكبرى، مثل الأزمة الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية العالمية عام 2008. وبالنظر إلى هذا السجل الحافل تساءل عدد كبير من المراقبين عما إذا كان يمكن اعتبار الدينامية المعقدة التي أوجدت شروط الصعود الصيني الباهر مثالا يحتذى به².

بالنسبة للقادة الصينيين، الجواب على هذا السؤال بسيط وواضح، وهم لا يدعون فرصة إلا وأكدوا فيها أن بلادهم لا تقبل اعتبار الوصفات الرأسمالية الليبرالية وصفات كونية جامعة، ولا تدعي في الوقت ذاته بأنها هي نفسها "مثال" تنموي و"نموذج" قابل للتصدير والاستنساخ. ويفضل الصينيون الحديث عن "طريق" سلكته الصين، ولا يجذبون الحديث عن أي "مثال" أو "نموذج" صيني.

وفي إطار التأكيد على ارتباط طريق التنمية الذي تبنته الصين بخصائصها الذاتية يقول الرئيس الصيني شي جين بينغ: "من أجل تحقيق حلم الصين لا بد من التمسك بطريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. لقد سرنا على هذا الطريق لمدة أكثر من 30 سنة وأثبتت حقائق التاريخ أنه طريق صعب يتلاءم مع ظروف الصين الخاصة، و يؤدي إلى إثراء الشعب وتقوية الدولة. إننا مصممون على السير على هذا الطريق بثبات ودون تردد"³.

ومفهوم "الطريق" أو "السبيل" الذي يدعيه الصينيون هو أقرب إلى ترسم رؤية طويلة المدى تتخللها التجارب وتغذيها التناقضات. ولفهم فريدة مشروعها وميكانيزماته فإنه لا بد من الرجوع إلى فترات سابقة في تاريخ الصين الحديث. لقد كان هاجس التأخر ووسائل اللحاق بالغرب في قلب السجلات داخل الحزب الشيوعي الصيني منذ انشائه عام 1921، بل إن ماو تسي تونغ فرض على موسكو نسخة صينية من الماركسية، تجعلها تتأقلم وتتكيف مع الخصوصيات المحلية.

ويرتبط مشروع النهوض الصيني بضرورة استمرار السلطة السياسية التي تحمل المشروع وتنفعه وتستمد شرعيتها منه، وبما أن الدولة-الحزب هي التي تقود هذا التحول فإنها تظل هي من تمسك بالزمام.

والواقع أن مشروع النهضة الصينية لم يكن منفصلا عن إرث الحقبة الماوية، وقد استندت إصلاحات دنغ هسياو بينغ منذ العام 1978 إلى الأسس التي سبق بناؤها في المرحلة السابقة، وهذه الأسس والركائز هي التي أتاحت للصين عندما قررت ربط سياسة الإصلاحات لديها بسياسه الانفتاح، أن تنخرط في العولمة الرأسمالية مبقية على استقلاليتها التامة.

هذا الانفتاح المدروس بعناية يجعل الصين بعيدة عن المعالجات بالصدمة التي شهدها الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية. فالإصلاحات الاقتصادية الصينية لم تهدف إلى استيراد الرأسمالية إلى الجمهورية الشعبية، وإنما هدفت إلى بناء نظام إنتاجي حديث ومتكامل يشارك القطاعين العام والخاص، ونظم الملكية المختلفة العمومية الجماعية أو على شاكلة المشروعات المشتركة الخاصة والأجنبية. وقد أدى الانبعث المأذون به والمرخص له والمتحكم فيه للرأسمال الخاص وادخال السوق كأداة في خدمه التنمية وليست كغاية، وتفكيك جزء من الاقتصاد المخطط، إلى ولادة اقتصاد مختلط تعطيه الدولة شكله وتقاسيمه، ويجري توصيفه بأنه اقتصاد سوق اشتراكي⁴.

ومن أجل فهم السياسة الخارجية للصين يجب أن يكون حاضرا في أذهاننا هذا الجمع الاستثنائي بين اقتصاد منخرط كليا في العولمة ويحقق نتائج مذهلة، ودبلوماسية تبني فعاليتها على الحذر. من هنا نادرا ما تتدخل الصين في مجلس الأمن، وهي حين تفعل ذلك، يكون ذلك بضبط تام للنفس، ومن دون استعمال حق النقض، إلا إذا شعرت أن مصالحها الحيوية تعرض للتهديد، وكذلك الأمر حين تفاوضت مجموعة 1+5 حول الملف النووي الايراني، فإن الصين لم تكن البتة في الواجهة، وتبعت روسيا بتعقل.

يمكن الاعتبار أن هناك تقسيما فعالا للعمل بين النشاط الاقتصادي المكثف وتلك الدبلوماسية الهادئة التي تتعارض مع الغطرسة القديمة التي يتسم بها التدخل الغربي على نطاق واسع.⁵

يحمل جزء من الاستثناء الصيني طابعا ثقافيا، فالصين ليست أمة تبشيرية، ولكونها لا تمتلك أية طموحات كونية فقد بنت جزءا كبيرا من سيادتها على مبدأ الطاوية القائم على اللافعال. ومن هنا فإن الطريقة المثلى التي اختارتها لمواجهة الحوادث تكمن في السلبية والحذر أو الانسحاب وهي أساليب أكثر فعالية ووظيفية من نشاط يتوزع في كل اتجاه للمشاركة في إدارة شؤون العالم⁶.

غير أن زيادة قوة الصين الاقتصادية، والتحويلات الطارئة في النظام الدولي، أفرز توجهها جديدا لدى القيادة الصينية، ينطلق من استغلال مكانة الصين في النظام الدولي لزيادة نفوذها وتعزيز مصالحها، ولكن في إطار ما يصطلح عليه بالقوة الناعمة، وليس بأساليب أخرى.

وفي هذا السياق، يؤكد توفيق حكيمي أن النقاش الداخلي في الصين حول الأسس التي يجب ان تستند اليها القوة الناعمة الصينية قاد الى ظهور مدرستين فكريتين تقدمان تصورين متباينين، حيث تشدد الأولى (المدرسة الثقافية) على الثقافة الصينية كمتغير اساسي في القوة الناعمة الصينية، وبخلاف هذه النظرة تنفي المدرسة السياسية اهمية الثقافة وتشدد على القوى السياسية والاقتصادية.

المدرسة الثقافية:

يقدم الباحث الصيني وانغ هانينغ تعريفا محورا للقوة الناعمة، بحيث أن امتلاك الدولة لثقافة ونسق ايديولوجي مثير للإعجاب، سوف يدفع الدول الأخرى لمحاولة تقليدها، ويظهر بشكل واضح لدى هذه المدرسة انحيازها الكبير لدوري الثقافة والايديولوجيا في تشكيل القوة الناعمة لأي دولة، حيث تشدد هذه المدرسة-الى جانب الثقافة- على الطريقة التي يتم من خلالها استخدام مصادر القوة الناعمة، بمعنى انها تفترض أن القوة السياسية هي محور القوة الناعمة، وربما هذا هو السبب الذي جعل هذه المدرسة تتمتع بصدى كبيرا لدى صناع القرار في الصين، حيث تم احتضانها بشكل سريع من قبل القيادة الصينية.

ووفق تصور يو تشينتيان، أحد أقطاب هذه المدرسة، تشتمل القوة الناعمة على الافكار والمبادئ والنمط الفكري الى جانب السياسات والمؤسسات، وجميع هذه العناصر ضمن اطار واسع هو ثقافة الدولة، وكلما كانت الايديولوجيا على نمط اكثر حداثة، كلما كان عدد الشعوب التي ستحتضنها اكبر، وينسحب الامر ذاته على قدرة البلد في بناء قوته الناعمة. ويعتقد يو أن القوة الناعمة الصينية تتشكل من الأيديولوجيا والمؤسسات والاستراتيجية والسياسة، لذلك اذا كانت الأيديولوجيا مشتركة، يمكن ان تؤثر القوة الناعمة في الأماكن التي يكون فيه النمط الثقافي والتنموي الصيني محترما⁷.

المدرسة السياسية:

يعتبر كل من يان شوتونغ وشو جين الاستاذين بجامعة كينهاو وقيو شيونغ رواد هذه المدرسة، وتنظر هذه الاخيرة الى القوة السياسية كمسألة حاسمة في بناء القوة الناعمة. ووفق هذه المقاربة تتشكل القوة الناعمة

من ثلاث عناصر: العنصر الأول هو الاستقطاب الدولي الذي يتحقق عبر التنمية الوطنية، في حين يشير العنصر الثاني الى قدرات التعبئة الوطنية أي حجم التأثير الممارس من قبل الدولة من خلال علاقاتها الإستراتيجية، أما العنصر الثالث فهو إمكانيات التعبئة الداخلية بمعنى الدعم السياسي الداخلي المحصل للدولة بدون استخدام الأساليب القهرية وخصوصا الدعم الداخلي النخبوي والشعبي للحكومة. كما تأخذ هذه المدرسة في الحسبان كل من دور السياسة الخارجية والانتساب إلى المنظمات المتعددة الأطراف والمساهمة في المساعدات الخارجية وعمليات حفظ السلام.

فالاندماج التام ولعب دور فاعل في النسق الدولي تعبر عن القوة الناعمة بحسب قيو شونغ، وهناك العديد من الأمثلة على انخراط الصين في المنظمات المتعددة الأطراف، فإلى جانب الإنضمام إلى المنظمات الإقليمية مثل APEC، ASEAN، ECO، وخلق المبادرات الإقليمية، أرسلت الصين بعثات لحفظ السلام تحت غطاء الأمم المتحدة أكثر من أي بلد آخر دائم العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب استخدام الصين للوساطة كحل للخلافات الدولية خصوصا في إقليم شرق آسيا، حيث تنظر بعض الدول الإقليمية إلى الصين كبديل للولايات المتحدة، وعلى سبيل لمثال كانت الصين الوسيط الأكبر بين كمبوديا وتايلاند خلال فترة نزاعهما الحدودي، كما كانت الدبلوماسية الصينية مطلوبة من اجل تطبيع العلاقات بين العديد من الدول، وهو مؤشر جيد على فاعلية القوة الناعمة الصينية في الاقليم.

وكرر على طروحات المدرستين السابقتين، هناك اتجاه فكري ثالث في الصين ينظر بكثير من الشك إلى مفهوم القوة الناعمة، هذه المدرسة الثالثة التي وضع أسسها شو ينهونغ تجادل بأن نموذج التنمية الصينية تجربة مميزة فقط للنموذج الصيني، ولا يمكن ان تكون دولة أخرى ناجحة فيها إلا إذا تبنت نظاما سياسيا شيوعيا، لذلك بإمكاننا أن نفترض ان "إجماع بكين" ليس نموذجا يمكن تحقيقه بدون انشاء بنية مشاهمة للنظام السياسي الصيني وهو أمر مستبعد. وربما هذا هو المنطق الذي يجيب عن الافتراض بكون الصين مثال أكثر إغراء في البلدان التي تعاني فيها الانظمة أو الحكومات من مشاكل الشرعية⁸.

ثانيا: الصين وثورات الربيع العربي

لا يقع العالم العربي ضمن دوائر الاهتمام المباشرة لبكين، لكن العلاقات المميزة التي تربطها بعدد من الدول العربية، ومصالحها الاقتصادية المتنامية في المنطقة جعلها تراقب باهتمام بالغ الأحداث التي شملت

بعض دول العالم العربي بدءاً من نهاية العام 2010، وتنبع أهمية تلك الأحداث بالنسبة للصينيين مما بدا وكأنه موجة عامة تطالب بالتغيير والاصلاح السياسي والاقتصادي. وتمتلك الصين مثل بقية الدول السلطوية حساسية بالغة تجاه هذا النوع من المطالب، وبالفعل فقد ألهم "الربيع العربي" في أيامه الأولى بعض الصينيين بالدعوة إلى "ثورة ياسمين" في الصين. وعلى الرغم من أن السلطات الصينية استطاعت وأد الدعوات للتظاهر في مهدها، إلا أن حالة من التوتر والقلق استمرت بضعة أسابيع، ووضعت الحزب وأجهزة الدولة في حالة تأهب قصوى⁹.

ومن جانب آخر، وحتى في غياب أي تهديد بانتقال العدوى الى الصين، وفر "الربيع العربي" للقادة الصينيين دراسة حالة ممتازة. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات بدت مدفوعة بأسباب مماثلة، إلا أنها سرعان ما تباعدت من حيث كيفية استجابة كل حكومة، وكذلك نتائجها النهائية. وبالتالي فإن الاحتجاجات تقدم دروساً قيّمة تمكن الحزب الشيوعي الصيني من الحفاظ على السلطة. وقد تحدث زكاري كاك¹⁰ عن أربع دروس مهمة منحتها تجربة الربيع العربي للقادة الصينيين:

1. الأنظمة التي نجحت في البقاء والتغلب على المد الثوري هي تلك التي تفوقت ميدانياً على الأرض.
2. أكد الربيع العربي من جديد أهمية السيطرة على وسائل الإعلام. ومثل الحركات الاحتجاجية في أماكن أخرى من العالم، أظهر الربيع العربي مركزية وسائل الإعلام الاجتماعية في تمكين المعارضين من تنظيم المظاهرات والحفاظ على الزخم لقضيتهم. وحدها الحكومات التي يمكنها إغلاق مواقع التواصل الاجتماعي لديها فرصة أفضل بكثير للتغلب على الاضطرابات.
3. العديد من حركات الربيع العربي الناجحة كانت في بلدان متجانسة. على النقيض من ذلك، فإن الأنظمة التي نجحت في استغلال الانقسامات الاجتماعية القائمة كانت أفضل حالاً.
4. أخيراً، أظهر الربيع العربي مرة أخرى مرونة الحكومات التي يمكنها الحفاظ على تماسك النخبة.

لم يغير الربيع العربي ككل حسابات الصين الاستراتيجية تجاه المنطقة، وظلت بكين مدفوعة بمصالحها الاقتصادية والمالية في المنطقة؛ وتأمين إمدادات النفط والغاز؛ وتعزيز العلاقات الدبلوماسية الودية مع الحكومات العربية. وقد اتبعت الصين قبل الثورات العربية نهجاً سلبياً على العموم تجاه المخاطرة في قضايا الشرق الأوسط المثيرة للجدل. لكنها سرعان ما أدركت التداعيات السلبية لنهجها السليبي عندما امتنعت

عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي وافق على التدخل العسكري الغربي في ليبيا. وقد أثر الدرس الليبي بشكل خاص على مواقف الصين وسياساتها بشأن الصراع السوري، وجعلها تنخرط في سياسة الشرق الأوسط بطريقة غير مسبقة، من خلال العمل مع روسيا لمنع المحاولات الغربية لمعاينة الأسد والضغط عليه للتنحي¹¹.

وعلى خلاف ما اعتادت عليه من سلوك في مجلس الأمن، استخدمت الصين حق النقض سبعة مرات، كلها إلى جانب روسيا، ضد قرارات تعلق بالأمزمة السورية منذ 2011، في حين أنها لم تستخدمه طيلة الفترة الممتدة ما بين عامي 1971 و 2011 سوى خمس مرات فقط¹².

وقد ميز محمد الأمير عبد العزيز بين ثلاث محددات شكلت خلفية للتحول في السياسة الصينية تجاه العالم العربي¹³:

المحدد السياسي:

تتحكم عدة هواجس في السياسة الصينية تجاه الربيع العربي عموماً والثورة السورية بشكل خاص، وتحديدًا ما يتعلق منها بمفززات الربيع العربي ويمكن رد جذور تلك الهواجس لأسباب تتعلق بالمنافسة مع واشنطن، وتنامي في أزمة عدم الثقة بين القيادة الصينية والإدارة الأمريكية منذ تحول اهتمام الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي رغبة في تطوير واحتواء النفوذ الصيني من خلال إقامة سلسلة من الأحلاف الأمنية خاصة مع الهند وأستراليا، ومعارضة الصين للموقف الأمريكي المتشدد من كوريا الشمالية وإيران بسبب برامجهما الصاروخية والنووية، وكذلك صفقات السلاح إلى تايوان، والمناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بالقرب من الشواطئ الصينية.

وقد دفع كل ذلك الصين لإعادة النظر في حساباتها وتغيير رؤيتها الاستراتيجية لتتوافق مع التحديات التي يواجهها الصعود الصيني كلاعب استراتيجي في المنظومة الدولية، وبذلك بدأت تتسم العلاقة بين الطرفين بالتنافس، فموقف الصين تجاه الأمزمة السورية يمثل أحد ردود الفعل المباشر على الإعلان الأمريكي عن تحول في استراتيجيته نحو منطقة المحيط الهادي الآسيوية التي تعد منطقة تنامي النفوذ الصيني، مما يجعل الصين تعمل على مواجهة الولايات المتحدة في مناطق أخرى. وقد شكلت الأمزمة السورية فرصة للصين للقيام بذلك بعد مساس الولايات المتحدة بمصالحها الجوهريّة من خلال دعم الموقف الروسي من جهة، والحصول على دعم روسي في مجلس الأمن بشأن بعض القضايا المتعلقة بدول تعتبرها الصين حلفاء استراتيجيين لها.

المحدد الاقتصادي:

تكمن مصلحة الصين الاقتصادية في المنطقة العربية في ضمان تأمين تدفق مصادر الطاقة وتأمين الدخول إلى الأسواق، ومن أجل ذلك تنتهج دبلوماسية التنمية مع الدول المتقدمة والغنية، من منطلق المصلحة رغبة في تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية التي تعد الهدف الأكبر لاستقطاب استثماراتها وفتح أسواقها، لان هذه التنمية تؤمن لها الاستقرار الداخلي والدور العالمي.

وفرض كل ذلك على الصين استيراد كميات كبيرة من النفط من الخارج ، حيث تعد ثان أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ معدل استيراد الصين من النفط يومياً 10 مليون برميل في عام 2018، ولذلك تولى الصين أهمية كبيرة لتغطية هذه الاحتياجات من خلال بناء شركات اقتصادية عديدة مع الدول المنتجة للطاقة كروسيا وإيران ودول عربية كالسعودية، إضافة إلى سعى الصين إلى توسيع شراكاتها الاقتصادية من خلال مبادرة الحزام والطريق التي أعلن عنها الرئيس الصيني شتي جين بينغ عام 2013 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي عبر إنشاء شبكة من الطرق والممرات البحرية لدعم حركة التجارة والاستثمار.

المحدد الأمني:

وتخشى الصين كذلك من أن تشكل الاضطرابات في المنطقة العربية دافعا لبزوغ حركات انفصالية في شمال غرب الصين، ويعتقد أن هناك مقاتلين صينيين من قومية الأيغور يقاتلون ضمن صفوف تنظيم داعش وآخرين إلى جانب الجماعات الأخرى، ناهيك عن وجود فرع للحزب الإسلامي التركستاني في سوريا أعلن عنه عام 2014، وتخشى الصين من انتقال هؤلاء الصينيين لتنفيذ عمليات مسلحة في الداخل الصيني، وكان ذلك أحد دوافع الصين لإقرار قانون لمحاربة الإرهاب في ديسمبر 2015 وهو قانون يمنح الصين الحق في القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب في الخارج إذا وافقت الدول المعنية.

وحسب شياو لونغ، مدير معهد الدراسات السياسية في جامعة جينان، جاء التحول في السياسة الصينية في أعقاب ثورات الربيع العربي انطلاقاً من قناعة الصين بأن الظرف الدولي أصبح مواتياً للعب دور جوهري في الشرق الأوسط، وأن سوريا تمثل الخيار الأمثل لممارسة هذا الدور الذي يتوافق مع مكانة الصين الدولية. لكنه أكد أن التحرك الصيني لا يزال حذراً، وأرجع ذلك إلى خشية الحكومة من التورط بشكل

تدريجي في الوحد السوري، وما قد يترتب عليه من تبعات في ظل الحديث عن تنامي دور وقوة حركات مسلحة في سوريا تنتمي لقومية الإيغور في إقليم شينغيانغ ذي الأغلبية المسلمة شمالي غربي الصين¹⁴.

ثالثا: الدكتاتوريات العربية والنموذج الصيني

ترى الأنظمة التسلطية العربية أن الصين وروسيا تمثلان نموذجين تشترك معهما في القيمة المشتركة المتمثلة في تجاهل الديمقراطية التعددية والتنافسية، والتي ينظر إليها على أنها تهديد لسلامة الدولة وبقاء النظام. وكانت نهضة الصين موضع جاذبية بشكل خاص لأنها تقدم للحكام التسلطيين تبريرا في إمكانية تحقيق التنمية دون تقديم تنازلات ديمقراطية، قد تجعلهم يفقدون قبضتهم على الحكم¹⁵.

ويمكن الحديث في هذا السياق عن نشوء تحالف جديد من الأنظمة التسلطية العالمية التي يوحدتها الاعتقاد السائد بأن الديمقراطية تشكل خطرا، وأنه يجب أن تتمتع الدول بسلطة مطلقة لإدارة التغييرات الاجتماعية والسياسية داخل حدودها دون مواجهة إزعاج الخضوع للمساءلة أمام شعوبهم، أو فكرة أن الحقوق الفردية قد تعيق مشاريعهم.

إذا نظرنا للحالة المصرية مثلا، تذكر بكين في السنوات الأخيرة في الخطاب الرسمي وفي وسائل الاعلام كقدوة للقاهرة في وضع مخططاتها الاقتصادية، ولكن أيضا، في إدارتها السياسية السلطوية الصارمة. وتنبع جاذبية النموذج الصيني بالنسبة للقيادة المصرية الحالية من عنصرين أساسيين؛ على المستوى الاقتصادي: نقل عناصر من اقتصادات السوق الليبرالية من خلال فتح الأسواق الداخلية أمام التجارة والاستثمارات المحلية والأجنبية، والدفع إلى الأمام بسوق عمل دينامي، وتخفيض الضرائب والأنظمة المحلية والاستثمار في تنمية البنية التحتية العامة المتطورة، في ظل تمويل متداخل من الأفراد والدولة. وعلى المستوى السياسي: حفظ وتعزيز حكم سلطوي لحزب واحد، يكون للحزب في إطاره تحكم حصري بالحكومة، والقضاء، والجيش، وأجهزة الأمن الداخلي. وهدف هذا النموذج هو خلق توازن بين تنمية اقتصادية مع مزايا ليبرالية محدودة واستقرار سياسي يعتمد على حكم تسلطي مركزي.

في مقارنة له بين تجربتي الهند والصين، جادل جمال عبد الجواد بأنه لا يمكن فصل التجربة الديمقراطية الناجحة في الهند، ولا السلطوية التنموية الناجحة في الصين عن تاريخ البلدين الممتد لعدة آلاف من السنين.

فالحضارتان الهندية والصينية من أقدم الحضارات. بينما لم تقم في الهند طوال تاريخها دولة مركزية تحكم الهند في حدودها المعروفة لنا الآن، في حين قامت في نواحيها المختلفة ممالك محلية عديدة مزدهرة ومتنافسة؛ فإن الصين كانت منذ تشكلها دولة مركزية. ورغم أن الدولة المركزية في مصر أقدم منها في الصين بألف عام، فإن الصين هي أقدم دولة مركزية وأقدم حضارة ممتدة منذ تأسيسها وإلى الآن بلا انقطاع. التعددية هي سمة تاريخية موروثية في الهند، بينما المركزية هي السمة التاريخية الموروثة في الصين، والأرجح أن هذا الميراث التاريخي كان هو العامل الحاسم في تقرير طبيعة الدولة والنظام السياسي في البلدين¹⁶.

ويبدو أن الكاتب يشير إلى ضرورة أن ترحح مصر النموذج الصيني المركزي على النموذج الهندي الديمقراطي، لأنه أكثر تناغماً مع طبيعة الحكم المركزية في مصر. وأقدر على تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي. والواقع أن الشرعية التي يطلبها النظام المصري من مواطنيه تقوم على أساس ثقتهم بإنجازاته الأمنية والاقتصادية، وليس على أساس إقامة ديمقراطية برلمانية وفقاً للنموذج الغربي¹⁷.

5. خاتمة:

في الواقع، لا تجاهر الصين بأي مسعى لترويج نموذجها السياسي، وحتى نموذجها الاقتصادي الذي حقق نتائج باهرة إلى الآن لا يسوق من طرف بيكين على أنه "مثال" يمكن للجميع اتباعه والاقتداء به. غير أن رؤيتها ومصالحها ستكون حتماً مضمونة أكثر في إطار نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومتحرر من الهيمنة الغربية.

وبغض النظر عما تحمله تصريحات المسؤولين الصينيين من تأكيد دائم على هدفهم الأسمى هو تحقيق الرفاه والتقدم للأمة الصينية، إلا أن مقتضيات السياسة الواقعية، والتحولت الحاصلة في بنية النظام الدولي، وتنامي قوة الصين الاقتصادية العسكرية وتعاضم مكانتها السياسية، جعل من بيكين تعيد النظر في مسلمات سياستها الخارجية التقليدية، وتبني نهجاً أكثر مشاركة وحضوراً في القضايا العالمية.

وطبيعي في هذا السياق أن تعزز الصين علاقاتها مع الأنظمة التي تحمل العداء للقيم السياسية الغربية، في إطار ناد غير معلن للدول الأوتوقراطية محوره موسكو بيكين.

هذا الترتيب الجديد، مضافاً إليه تراجع مؤشرات الديمقراطية على المستوى العالمي، منح الدول التسلطية في المنطقة العربية عامل استقواء جديد، بخاصة للأنظمة التي لديها علاقات متوترة مع الغرب كما هو الحال بالنسبة للنظام السوري، ولأنظمة أخرى غير عربية في منطقة الشرق الأوسط مثل إيران.

غير أنه في المقابل، يمكن للـ"نموذج" الصيني أن يقدم دروساً مفيدة للدول العربية في مجال الحوكمة الاقتصادية وتعزيز النمو وتقليص الفقر، وبناء نموذج اقتصادي يراعي الخصائص المحلية، وهو العامل الذي ظل على الدوام حجر العثرة الرئيس في وجه مشاريع التحديث السياسي والاقتصادي في عموم المنطقة العربية.

الهوامش:

¹ - <https://www.worldbank.org/en/country/china/overview>

² - دومينيك باري، "هل لا تزال الصين تمثل مثالا؟" في: برتراند بادي ودومينيك فيدال (محرران)، أوضاع العالم 2018: بحثاً عن بدائل. ترجمة: نصير مروة. (بيروت، مؤسسة الفكر العربي. 2018). ص ص 172-173.

³ - شي جين بينغ، حول الحكم والادارة، بيكين، (دار النشر باللغات الأجنبية. 2014)، ص 61

⁴ - دومينيك باري. مرجع سابق. ص 174

⁵ - برتران بادي، لم نعد وحدنا في العالم: النظام الدولي من منظور مغاير. ترجمة: جان ماجد جبور. (بيروت،

مؤسسة الفكر العربي. 2016). ص ص 139، 140

⁶ - المرجع نفسه، ص 193

⁷ - توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. الجزائر،

جامعة باتنة 1. ص ص 120-125

⁸ - المرجع السابق. ص 125

⁹ - أنظر: الصين تتأهب لصد "ثورة الباسمين". موقع الجزيرة الاخباري، 27/2/2011.

<https://2u.pw/nb7wp>

¹⁰ - Zachary Keck, Four Things China Learned From the Arab Spring. The Diplomat January 04, 2014, <https://thediplomat.com/2014/01/four-things-china-learned-from-the-arab-spring/>

¹¹ - Chang IW.J. Chinese Policies on the Arab Spring. In: Mason R. (eds) The International Politics of the Arab Spring. The Modern Muslim World. (Palgrave Macmillan, New York. 2014), P177.

¹² - أنظر:

Security Council - Veto List, <https://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto>

13 - محمد الأمير أحمد عبدا لعزیز، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية، برلين، المركز الديمقراطي العربي. <https://democraticac.de/?p=56124>

14 - علي أبو مریحیل، الدور الصيني في الأزمة السورية. 9/11/2016
<https://2u.pw/n2dYE>. 9/11/2016

15 - Mohammad H. Fadel, From liberal West to Russia and China: How the Arab world lost the battle for democracy 6 March 2019
<https://www.middleeasteye.net/opinion/liberal-west-russia-and-china-how-arab-world-lost-battle-democracy>

16 - جمال عبدالجواد، الديمقراطية والتنمية... الصين والهند مرة أخرى. الأهرام. 25 أبريل 2019

17 - اوفیر فینتر ودورون آیلاه. نظام السیسی والنموذج الصيني.. بین الحقيقة والترویح الإعلامي. القدس العربي،

22 - أغسطس - 2019